

Distr.
GENERAL

A/49/435
27 September 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والأربعون
البند ٩٥ من جدول الأعمال

التنمية الاجتماعية، بما فيها المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة

تنفيذ برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة	الفقرات
٢	أولا - مقدمة ١
٢	ثانيا - تنفيذ برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين ٢ - ٤٧
٢	ألف - التدابير التي اتخذتها منظومة الأمم المتحدة ٢ - ٤٣
١٣	باء - الشعبة الإحصائية، إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات ٤٤ - ٤٧
	ثالثا - مشروع خطة العمل لتنفيذ الاستراتيجية طويلة الأجل لتعزيز تنفيذ برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين
١٤	حتى عام ٢٠٠٠ وما بعده ٤٨
١٥	المرفق نحو مجتمع للجميع: استراتيجية طويلة الأجل لتنفيذ برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين حتى عام ٢٠٠٠ وما بعده

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملاً بقرار الجمعية العامة ٩٩/٤٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ الذي طلب إلى الأمين العام أن يواصل منح أولوية أعلى للمسائل المتصلة بالعجز في برامج عمل منظومة الأمم المتحدة، وأن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين تقريراً عن التطورات ذات الصلة في هذا المجال، وفي سياق تقريره عن وضع خطة عمل لتنفيذ الاستراتيجية الطويلة الأجل لتعزيز تنفيذ برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين. وقد أرفق بهذا التقرير مشروع خطة العمل الذي طلبته الجمعية العامة في قرارها ٩٩/٤٨، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٢٠/١٩٩٣ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٣.

ثانياً - تنفيذ برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين

ألف - التدابير التي اتخذتها منظومة الأمم المتحدة

١ - الأمانة العامة للأمم المتحدة

(أ) إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة

٢ - قامت الإدارة بوصفها مركز تنسيق برنامج الأمم المتحدة المتعلق بالمعوقين بتوجيه اهتمام خاص خلال الفترة قيد الاستعراض إلى تعزيز تطبيق القواعد الموحدة بشأن تحقيق تكافؤ الفرص للمصابين بحالة عجز، الذي اعتمدته الجمعية العامة في قرارها ٩٦/٤٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ (انظر المرفق) والتشجيع على إنشاء وتطوير لجان وطنية معنية بحالات العجز وأجهزة التنسيق المتصلة بها، عملاً بقرار الجمعية العامة ٩٦/٤٦ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١.

٣ - ولتشجيع تنسيق السياسات والبرامج الوطنية المتعلقة بالعجز وتعزيزها، نظمت الإدارة عدداً من الحلقات الدراسية التدريبية بتمويل من موارد خارجة عن الميزانية. ومن هذه الحلقات، الحلقة الدراسية التدريبية الإقليمية لأوروبا الشرقية ودول بحر البلطيق عن تكييف المبادئ التوجيهية لإنشاء وتطوير لجان التنسيق الوطنية المعنية بالمعوقين والهيئات المماثلة (سينايا، رومانيا، ٢٠-٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣)، والحلقة الدراسية الإقليمية لأمريكا اللاتينية بشأن البرامج الوطنية للمعوقين (سان خوزيه، ٧-١٠ آذار/مارس ١٩٩٤).

٤ - ومن التطورات الرئيسية التي جددت في مجال تعزيز تطبيق القواعد الموحدة بشأن تحقيق تكافؤ الفرص للمصابين بحالات عجز، تعيين السيد بينغت ليندكفيست، السفير السابق للشؤون الاجتماعية (السويد)، مقرراً خاصاً للقواعد الموحدة. ويتلقى هذا المنصب دعماً في شكل تبرعات. وأشارت حكومة السويد إلى أنها ستقدم تبرعات عينية؛ وأشارت حكومة اليابان إلى أنها ستخصص تبرعات لأنشطة المقرر الخاص؛ وتُفكر حكومات أخرى في إمكانية تقديم الدعم إلى المقرر الخاص.

٥ - وتقوم الأمم المتحدة والدول الأعضاء ومجتمع المنظمات غير الحكومية حالياً بتعميق الوعي بالقواعد الموحدة وزيادة فهمها عن طريق النشر والتوزيع. وتتضمن تلك الأنشطة نشر الأمم المتحدة للنص الكامل للقواعد بلغات المنظمة الست وفي شكل برايل بالاسبانية والانكليزية والفرنسية. ونشرت إدارة شؤون الإعلام مذكرة إعلامية عن تلك القواعد. ونشرت تلك القواعد الى حد الآن عن طريق مصادر أخرى باللغات التالية: الايسلندية، والتشيكية، والسويدية، والفنلندية، والكورية، واليابانية.

٦ - وتقوم إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة بتوجيه اهتمام خاص الى وضع الصيغة النهائية لتقارير تقنية عن تخطيط المشاريع في مجال المعوقين والتشريعات المتعلقة بالمعوقين.

٧ - ويرمي دليل ادماج المسائل المتعلقة بالمعوقين في مشاريع التخطيط والتنمية الوطنية، الذي أعد بتبرع من حكومة فنلندا، الى تقديم معلومات عملية لمساعدة الحكومات على تخطيط وتنفيذ السياسات والبرامج في ميدان المعوقين. ومن المتوقع أن يصدر الدليل في عام ١٩٩٥؛ وقد ينشر ضمن استكمال مقترح للمذكرة الاستشارية بشأن المعوقين، التي ينشرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٨ - ويستند دليل التشريعات المتعلقة بالمعوقين في البلدان النامية، الذي أعد بتبرع من حكومة السويد، الى اجتماعات خبراء نظمت خلال الفترة قيد الاستعراض: اجتماع الخبراء الاستشاري بشأن التشريعات الوطنية المتعلقة بالمعوقين في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى (مبابان، ٦-٨ نيسان/أبريل ١٩٩٢) واجتماع الخبراء الاستشاري لآسيا والمحيط الهادئ (كوالالمبور، ٦-٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣)، والحلقة الدراسية الاقليمية بشأن البرامج الوطنية المتعلقة بالمعوقين لامريكا اللاتينية (سان خوزيه، ٧-١٠ آذار/مارس ١٩٩٤). ومن المقرر نشر هذا الدليل خلال عام ١٩٩٥.

٩ - وتقدم الادارة خدمات السكرتارية الى ثلاثة أحداث رئيسية دولية تجد خلال فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥: السنة الدولية للأسرة (١٩٩٤)، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (كوبنهاغن، ١٢-٦ آذار/مارس ١٩٩٥) والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة: العمل من أجل المساواة والتنمية والسلام (بيجين، ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥). وتتسم التحضيرات لكل حدث من هذه الأحداث الثلاثة بما تستحقه المسائل المتعلقة بالمعوقين من اهتمام. مثلاً، تضمنت الاجتماعات التحضيرية الاقليمية التي نظمت قبل الاحتفال بعام ١٩٩٤ كسنة دولية للأسرة، الاهتمام بمسائل العجز بوصفها ذات أولوية. وأصدرت الأمانة المخصصة للسنة الدولية للأسرة مؤخراً ورقة دراسية عن "الأسر والعجز". ويوجه مشروع برنامج العمل الذي نظرت فيه اللجنة التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، في دورتها الثانية في نيويورك، ٢٢ آب/أغسطس ٢-٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤) اهتماماً خاصاً الى العجز فيما يتصل بالمواضيع الثلاثة ذات الأهمية بالنسبة لمؤتمر القمة، لا سيما الاندماج الاجتماعي والعمالة. ويتناول مشروع برنامج العمل، الذي نظرت فيه اللجنة المعنية بمركز المرأة في دورتها الثامنة والثلاثين المعقودة في نيويورك من ٧ الى ١٨ آذار/مارس ١٩٩٤، بوصفها الهيئة التحضيرية للمؤتمر العالمي الرابع، مسألة العجز فيما يتعلق بالمجالات التي تلتقي فيها مواضيع احتياجات الجنسين والعجز باهتمامات المؤتمر.

(ب) الشعبة الإحصائية، إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات

١٠ - واصلت الشعبة الإحصائية التابعة للأمانة العامة العمل في مجال جمع الإحصاءات عن العجز في مجالين: تصميم المنهجيات الإحصائية ووضع معايير جمع البيانات؛ وإنتاج الإحصاءات والمؤشرات عن العجز.

١١ - تنظم الشعبة من ٧ إلى ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ في فوربورغ، هولندا، اجتماعاً لفريق خبراء معني بتطوير الإحصاءات المتعلقة بالعاهات والعجز والإعاقة، يستضيفه مكتب الإحصاء المركزي في هولندا. وسيقوم الاجتماع باستعراض الأساليب المتبعة حالياً في جمع البيانات عن العجز والمعايير المطبقة، ووضع مجموعة من المبادئ التوجيهية لاستعمالها في عمليات التعداد والدراسات الاستقصائية ونظم التسجيل. وقد نظم الاجتماع بشكل يسمح بالتنسيق مع الاجتماع الدولي القادم لمنظمة الصحة العالمية لتنقيح التصنيف الدولي للعاهة والعجز والإعاقة، الذي سيعقد أيضاً في هولندا من ١٤ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤.

١٢ - واشتركت الشعبة الإحصائية مع مركز التعاون لأمريكا الشمالية (المركز الوطني للإحصاء الصحي) في تنظيم اجتماع دولي عن الاستعراض العلمي لتطبيقات التصنيف الدولي (هاربر تاون، ميريلاند، الولايات المتحدة، ٣١ أيار/مايو - ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٤).

١٣ - ووضعت الشعبة ومنظمة الصحة العالمية مؤشراً يتعلق بالعجز، في إطار وضع مؤشرات عالمية في إطار عملية الرصد الثالثة للتقدم المحرز في تحقيق الصحة للجميع، لتطبقه الدول الأعضاء على الصعيد الوطني: "عدد الأشخاص الذين حدد أن بهم أحد أصناف العجز التالية: صعوبة النظر، صعوبة السمع، صعوبة الكلام، صعوبة الحركة، صعوبة التعلم/الفهم/التذكر، أو غيرها (يحدد العجز)". ونشر المؤشر في "تنفيذ استراتيجيات الصحة للجميع بحلول سنة ٢٠٠٠: عملية الرصد الثالثة للتقدم المحرز - الاطار العام"^(١). ووضعت اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية مؤشراً مماثلاً بالتعاون مع الشعبة الإحصائية لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ أهداف مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، وورد في "مؤشرات رصد الأهداف الصحية لمؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل التي أوصت منظمة الصحة العالمية واليونيسيف باستخدامه في الرصد الوطني، وإدارة البرامج، وإعداد التقارير الدولية" (١٩٩٣).

١٤ - وواصلت الشعبة الإحصائية العمل لإنشاء واستخدام قاعدة بيانات الأمم المتحدة لإحصاءات المعوقين، بغية جمع الإحصاءات ووضع المؤشرات. وأعدت دراسة استشارية خلال عام ١٩٩٤ معنونة "جدول أعمال للتنمية البشرية من أجل المعوقين: الاعتبارات الإحصائية". وورد مقتطف من الاستنتاجات في مناقشة بشأن الأمن البشري في التقرير عن التنمية البشرية لعام ١٩٩٤، الذي يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وساهمت الشعبة بمقال عن "إحصاءات المعوقين في الدراسات عن الشيخوخة" في الحولية الديمغرافية: عدد خاص عن الشيخوخة^(٢). يقدم بيانات عن الأعمار واحتياجات الجنسين في ٥٧ بلداً ويناقش المسائل المترتبة عن وضع السياسات وتخطيط البرامج. وتلقى هذا المشروع دعماً من صندوق الأمم المتحدة للسكان. وجمعت الشعبة الإحصائية "لوحة إحصائية عن الأسر في العالم"^(٣) بتمويل اشترك فيه

الصندوق الاستثماري للسنة الدولية للأسرة، وتضمنت اللوحة بيانات عن النسب المئوية للأشخاص المعوقين في ٨٧ بلداً. وأعدت الشعبة بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية تقريراً إلى الاجتماع الخامس المشترك بين اللجنة الاقتصادية لأوروبا ومنظمة الصحة العالمية بشأن الإحصاءات الصحية (مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين بشأن التصنيف الدولي للعاهة والعجز والإعاقة ووضع إحصاءات للمعوقين^(٤)). ويوجد باللغتين الانكليزية والفرنسية نص تقرير حلقة العمل الدولية بشأن وضع وتعميم إحصاءات المعوقين، التي نظمتها الدائرة الإحصائية الكندية في أوتاوا من ١٣ - ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ ووضعت الشعبة الإحصائية بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية مسودة دليل للتدريب على وضع إحصاءات المعوقين ليستعمله مديرو البرامج والمخططون، ويشدد على إنتاج إحصاءات وطنية عن المعوقين عن طريق إجراء الدراسات الاستقصائية والتعدادات ونظم التسجيل. ومن المقرر أن تنشر الأمم المتحدة هذا الدليل في عام ١٩٩٤ بتمويل تشترك فيه الوكالة السويدية للتنمية الدولية.

(ج) مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

١٥ - أعاد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان المعقود في فيينا من ١٤ إلى ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٢ في "إعلان فيينا" وبرنامج العمل، تأكيد الطابع العالمي لجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وأنها بالتالي تشمل جميع المعوقين. وشجعت لجنة حقوق الإنسان ولجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على إيلاء الاهتمام الواجب لتعزيز حماية حقوق الإنسان للأشخاص المعوقين. وأعاد قرار لجنة حقوق الإنسان ٢٧/١٩٩٤ تأكيد التزامها بكفالة الحقوق للمعوقين.

(د) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١٦ - قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عن طريق مشروعه الأقاليمي للمعوقين، الذي يشدد على عمليات تأهيل المعوقين على نطاق المجتمع المحلي، بانتاج وتوزيع الوثائق التالية: "الأذى والكرامة .. مدخل إلى التأهيل المجتمعي" (١٩٩٢)، و"التأهيل عن طريق رصد العمليات وتحليل النتائج"، و"العب مع الأطفال" (الطبعة الأفريقية، ١٩٩٤). ونظم المشروع أيضاً حلقات دراسية وحلقات عمل تدريبية في سويسرا وفلندا والهند في عام ١٩٩٤.

١٧ - وتشدد المبادرة الدولية في مكافحة العجز الذي يمكن تفاديه، وهي مبادرة مشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونسيف ومنظمة الصحة العالمية، على تشجيع النهج المتكاملة في تعزيز قطاعي الصحة والتنمية على صعيد المجتمع المحلي لتفادي حالات العجز التي يمكن تفاديها وللتقليل، إن أمكن، أو القضاء على أسباب وحالات العجز أو الحوادث. وخلال عام ١٩٩٢، منحت مديرية فرع الهند للمبادرة الدولية في مكافحة العجز الذي يمكن تفاديه الجائزة الكبرى لإدارة شؤون الاعلام اعترافاً بما قدمته من اسهام في استحداث ونجاح عمليات "لايف أكسبريس" وهي مبادرة مشتركة بين القطاعين العام والخاص تتمثل في استعمال القطارات لتقديم الرعاية الطبية اللازمة مثل التطعيم، وخدمات التشخيص، والقيام بعمليات جراحية للمعوقين في القرى الريفية. ويمثل مشروع رائد تقوم به المبادرة الدولية في مكافحة العجز الذي

يمكن تفاعله، في مالي، في مجال القضاء على داء الدودة الغينية، مثالا عن الأهمية التي توليها هذه المبادرة الدولية إلى اشتراك المجتمع المحلي في تنفيذ التدخلات الوقائية.

(هـ) منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)

١٨ - تقوم اليونيسيف حاليا بتنفيذ خطة متوسطة الأجل تعنى بالأطفال المعوقين (١٩٩٤ - ١٩٩٧) تشدد على ما يلي: (أ) توحيد التدابير الوقائية مثل التطعيم ومكافحة أوجه النقص في المغذيات الدقيقة؛ (ب) وضع نظام لتيسير اكتشاف أوجه العجز مبكرا؛ (ج) دعم التأهيل المجتمعي بوصفه جزءا لا يتجزأ من الخدمات الأساسية.

١٩ - وأفادت اليونيسيف أن ٧٠ بلدا، منها ٥٦ بلدا ناميا، تشملها برامج الوقاية من العجز، والاكتشاف المبكر، وخدمات التأهيل المجتمعي للأطفال المعوقين. وبالإضافة إلى ذلك، صدق ما يزيد على ١٥٠ بلدا على اتفاقية حقوق الطفل، التي تشير المادة ٢٣ منها إلى حقوق الأطفال المعوقين.

٢٠ - ونادت اليونيسيف بفرض حظر كامل على إنتاج واستعمال وتكديس وبيع وتصدير الألغام الأرضية التي تستهدف الأشخاص، بوصفها سببا رئيسيا في الإصابة بالعجز في أوقات المنازعات المسلحة وخلال جهود التعمير.

(و) وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأنروا)

٢١ - قامت الأنروا بعدد من المبادرات في مجال العجز، منها الخدمات المجتمعية المقدمة إلى المعوقين في مناطق عملياتها، عن طريق مراكز التأهيل المجتمعي والبرامج الصحية الرامية إلى تفادي أمراض العجز وحالات العجز. وتفيد الأنروا أنه قضي تماما على شلل الأطفال لدى اللاجئين الفلسطينيين. وحددت الأنروا من بين أهدافها أن يكون ٢ في المائة من موظفيها الجدد من الأشخاص المعوقين ذوي الكفاءات المناسبة. وفي ضوء التطورات السياسية الأخيرة، تعزز الأنروا توجيها اهتمام خاص إلى بناء قدرات الشعب الفلسطيني على وضع وإدارة خدمات مستدامة للمعوقين، وعلى إدماج المعوقين إدماجا فعليا في القطاعات التعليمية والاجتماعية والاقتصادية.

٢ - اللجان الإقليمية للأمم المتحدة

(أ) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

٢٢ - أسهمت عدة حكومات أعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في إنشاء صندوق استثماري لتعزيز عقد آسيا والمحيط الهادئ للأشخاص المعوقين (١٩٩٣-٢٠٠٢). وقد وسعت فرقة العمل المشتركة بين منظمات آسيا والمحيط الهادئ والمعنية بالشواغل المتصلة بالعجز، وهي فرقة مؤلفة من وكالات الأمم المتحدة ومن منظمات غير حكومية معنية بالعجز، من عضويتها، وهي تقدم الدعم على تنفيذ برنامج عملها.

٢٣ - وتنصب الجهود الإقليمية على تعزيز منظمات المعوقين التي تعتمد على نفسها، وتعزيز البيئات التي لا تعوق اشتراك المعوقين، وتيسير التعاون الإقليمي على إنتاج معينات تتسم بانخفاض التكلفة وبالجودة التقنية، وعلى التخفيف من الفقر في صفوف المعوقين الريفيين، وسن تشريعات تتصل بالمعوقين. وتحقيقاً لهذا الغرض، قامت اللجنة خلال عقد الأمم المتحدة (١٩٨٣ - ١٩٩٢) بتنظيم حلقات عمل تدريبية على إدارة منظمات المعوقين التي تعتمد على نفسها، وأجرت دراسات استقصائية، وأعدت مبادئ توجيهية تقنية تتعلق بتحسين الوصول إلى البيئة المواتية في البلدان النامية في منطقة اللجنة، وتعاونت مع منظمات غير حكومية في عقد مؤتمرات إقليمية لتعزيز عقد آسيا والمحيط الهادئ. ونشرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في عام ١٩٩٣ دليلاً تجميعياً لمواد مرجعية عن العقد، "عقد آسيا والمحيط الهادئ للأشخاص المعوقين، ١٩٩٣ - ٢٠٠٢.. نقطة الانطلاق".

(ب) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

٢٤ - تقوم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بتنقيح مشروع استراتيجية إقليمية طويلة الأجل لتعزيز تنفيذ برنامج العمل العالمي المعني بالمعوقين، صيغ خلال الدورة الفنية للحدث الثقافي للمعوقين لعام ١٩٩٢ في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (عمان، ١٧ و ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢).

٢٥ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، اشتركت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا مع المعهد الجامعي للتأهيل في ليوبليانا، والجمعية الدولية للجراحة الترقيعية وتركيب الأعضاء الصناعية، وحكومة الأردن، في تنظيم حلقة عمل لكبار العاملين في القطاع الطبي والتقني في الجراحة الترقيعية وتركيب الأعضاء الصناعية في منطقة غربي آسيا وشرقي البحر الأبيض المتوسط (عمان، ٨ - ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣).

٢٦ - وبالإضافة إلى جهود إعادة التعمير والتأهيل الجارية في المناطق التي خربتها الحرب في منطقة اللجنة، عينت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا أخصائياً في التصميم "دون حدود" لمساعدة الجهود الجارية في لبنان.

٢٧ - وستقوم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، بالتعاون مع اليونسيف ومع المنظمات غير الحكومية المهمة، بتنظيم حلقة دراسية إقليمية عن دور الأسرة في إدماج المعوقات في المجتمع (عمان، ١٦ - ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤). وستكون الحلقة الدراسية محفلاً لمناقشة وتقييم حالة المعوقات العربيات وأطفالهن ومستوى إدماجهم في المجتمع. ومن المتوقع أن تعزز الحلقة الدراسية فرقة العمل الإقليمية المشتركة بين الوكالات والمعنية بالعجز، التابعة للجنة، التي أنشئت في عام ١٩٨٩.

(ج) اللجنة الاقتصادية لأوروبا

٢٨ - تقوم اللجنة الاقتصادية لأوروبا بتجميع وثيقة عن الاستعراض النهائي لمشروع بشأن هندسة التأهيل، تقوم على حلقات عمل نظمت في الولايات المتحدة الأمريكية، والنرويج، والجمهورية التشيكية.

ويرمي المشروع الى الجمع بين المصممين والصانعين والخبراء في التأهيل والمستعملين ليحددوا ويحللوا حالة خدمات التأهيل، وتوافر المعينات التقنية، والتكنولوجيات المساعدة، وتطور السوق المحتملة للتأهيل. وأوصي بالمزيد من التعاون الدولي في هذا المجال، لا سيما مع بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المارة بمرحلة انتقال. وقامت لجنة النقل البري التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا بتجميع وتحليل معلومات قدمتها الدول الأعضاء عن التدابير المعتمدة لتيسير حركية المعوقين؛ وأعدت تعديلات لاتفاقية السير على الطرق. وفي ميدان المستوطنات البشرية والإسكان، تقوم اللجنة الاقتصادية لأوروبا بتنفيذ مشروع يتعلق بوضع وظروف كبار السن والمعوقين في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا.

٣ - الوكالات المتخصصة

(أ) منظمة العمل الدولية

٢٩ - تشدد الأنشطة التي تقوم بها منظمة العمل الدولية في مجال المعوقين على تعزيز تكافؤ فرص التدريب والعمالة للمعوقين. وقد صدق ٤٨ بلدا الى حد الآن على اتفاقية المنظمة رقم ١٥٩ المعنية بالتأهيل المهني والعمالة للمعوقين، وهي الأداة الرئيسية للمنظمة في هذا المجال.

٣٠ - وتقوم منظمة العمل الدولية حاليا بتنفيذ ٣١ مشروعا للتعاون التقني في هذا المجال، بعضها بالتعاون مع هيئات الأمم المتحدة ومؤسساتها. ونشرت منظمة العمل الدولية دليلا لمنظمات أصحاب العمل ودليلا لمنظمات العمال يتعلق بتوفير فرص العمل للمعوقين. ونشرت منظمة العمل الدولية أيضا دليلا للأخصائيين العاملين في أفرقتها المتعددة الاختصاصات يتعلق بإدراج المسائل المتصلة بالعجز في الأنشطة الاستشارية والتدريبية التي تقوم بها الأفرقة.

٣١ - وفيما يتصل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء منظمة العمل الدولية (١٩٩٤) نشرت المنظمة منشورين عن المعوقين: "دليل عن العمل من أجل تكافؤ الفرص للمعوقين في آسيا"، و "العمالة للمعوقين في آسيا". والدليل نتاج حلقة عمل استشارية نظمها المكتب الإقليمي للمنظمة في آسيا والمحيط الهادئ والفرقة الاستشارية المتعددة الاختصاصات للمنظمة في شرقي آسيا؛ وهو يصف التغيرات الجارية في آسيا وفي العالم بأسره، ويقترح أهدافا للسياسة العامة، ويصف مجموعة من الاستراتيجيات البديلة، بما في ذلك نقاط القوة والضعف النسبية، ويشدد على السعي الى تحقيق تكافؤ الفرص للمعوقين. ويرمي المنشور الثاني الى تعميق الوعي بحالة المعوقين في المنطقة ويقدم مبادئ توجيهية عن مسألتي العجز والعمالة.

(ب) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

٣٢ - لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة مشاريع جارية تتصل بالنقص من الفيتامين ألف في عدد من البلدان النامية، منها بوركينافاسو وغانا والهند ونيبال ونيجيريا وفيت نام؛ ويجري النظر في إمكانية توسيع المشروع ليشمل بلدانا أخرى. وأفادت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة أن الخطط الرامية الى

توطين الأشخاص الذين كانوا مهددين بعمى الأنهار تسير بشكل مرض؛ فالعديد منهم عادوا أو هم يعودون الى أراضيهم، التي تقدر مساحتها بـ ٢٥ مليون هكتار، بعد أن أصبحوا بمأمن من خطر عمى الأنهار.

٣٣ - ووضع المؤتمر الدولي للتغذية لعام ١٩٩٢ الإعلان العالمي وخطة العمل للتغذية، التي أوجت الى الحكومات بالمبادرة الى وضع خطة عمل وطنية، تتضمن أنشطة محددة للمعوقين. ويمثل إدماج المعوقين بوصفهم مستفيدين من برامج التنمية الوطنية لمحاصيل البستنة المرتفعة القيمة أحد سمات البرامج التي يجري تنفيذها في أوغندا وبنغلاديش. وتقدم منظمة الأغذية والزراعة أيضا المساعدة التقنية لتدريب مجموعات من المعوقين على إنتاج الفواكه والخضروات في الهند.

(ج) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)

٣٤ - تعاوتت اليونسكو مع حكومة اسبانيا في تنظيم المؤتمر العالمي المعني بالاحتياجات التعليمية الخاصة: الوصول والجودة (سالامانكا، ٧ - ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤). ونظر المؤتمر في طريقة جديدة لدراسة حالة العجز عن التعلم، والعلاقة بين توافر التعليم الخاص وإصلاح التدريس عموما.

(د) منظمة الصحة العالمية

٣٥ - واصلت منظمة الصحة العالمية جهودها الرامية الى تعزيز خدمات الإصلاح عن طريق الخدمات المجتمعية، وخدمات الإحالة الى الرعاية الصحية. وخلال الفترة المشمولة بالاستعراض، استفاد ٢٤ بلدا من الحلقات التي نظمتها منظمة الصحة العالمية والتي شددت على المسائل المتصلة بالمعوقين. وتلقى أربعة عشر بلدا مساعدة مباشرة على تخطيط البرامج أو رصدها أو تقييمها. وأعدت مبادئ توجيهية تتعلق بالإدارة والتدريب وبتدخلات مختارة تتصل بالمعوقين. وهذه المبادئ التوجيهية متاحة.

٣٦ - وأعدت منظمة الصحة العالمية، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية واليونسكو، ورقة موقف مشتركة عن مفهوم التأهيل المجتمعي، لاطلاع صانعي السياسة ومديري البرامج عن أهداف هذا المفهوم وأساليب تطبيقه.

٤ - أنشطة التعاون التقني

٣٧ - حثت الجمعية العامة في قرارها ٩٩/٤٨ الحكومات على إدراج الشواغل المتعلقة بالعجز في أنشطة التعاون التقني، بما في ذلك تبادل المعلومات والخبرات. وقد أشير الى ذلك في الفقرات السابقة. وبالإضافة الى ذلك، أوفدت الأمانة العامة للأمم المتحدة، بالتعاون مع حكومة هولندا، والاتحاد العالمي لقدماء المحاربين، وهو منظمة غير حكومية، بناء على طلب، بعثة استشارية الى بيلاروس في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣. وشددت البعثة على وضع السياسات العامة المتصلة بالمعوقين، على سن تشريعات، وتقديم الخدمات والتدريب، والتنسيق بين البرامج. وقدمت البعثة مساعدة في تحليل الحالة الراهنة للمعوقين، وتحديد الأولويات في وضع السياسة العامة، وتحديد الخيارات للأنشطة القصيرة والطويلة الأجل. واضطلع ببعثة

استشارية مخصصة في جنوب افريقيا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ بطلب من الحكومة، والمؤتمر الوطني الافريقي، والمؤتمر الوطني للمعوقين بدنيا. وشددت المشاورات على برامج العجز الوطنية وتنفيذ القواعد الموحدة بشأن تحقيق تكافؤ الفرص للمصابين بحالات عجز.

٥ - صندوق التبرعات لعقد الأمم المتحدة للمعوقين

٣٨ - عملا بقرار الجمعية العامة ٨٨/٤٧ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، وجه اهتمام خاص الى بناء القدرات الوطنية وتوسيع التبادل التقني بين البلدان النامية لمواصلة تنفيذ الأهداف الإنمائية لبرنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين.

٣٩ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، تلقى الصندوق ما يزيد على ١٠٠ استفسار بشأن إمكانية الحصول على مساعدة تقنية ومالية في ميدان المعوقين. ووردت الاستفسارات أساسا من جهات غير حكومية، مما يعكس تنامي شعور منظمات المعوقين بالقدرة على العمل. وتعرض المقترحات الواردة على أخصائيين تقنيين يقيمونها ويعرضون تقييمهم على جميع الأطراف المعنية بالمقترح. وتعد التوصيات بالتمويل للأنشطة التي تتناول أكثر من غيرها الأولويات التي حددتها الجمعية العامة للصندوق. وتحتاج المقترحات الواردة من المنظمات غير الحكومية الى تأييد المكتب الحكومي المعني.

٤٠ - يتبين من الجدول ١ أن ١١ مقترحا من المقترحات ال ١٢ التي ووفق على تمويلها خلال عام ١٩٩٣ تشمل اجراءات محددة لفائدة المعوقين على الصعيدين الوطني والاقليمي. وينطوي ذلك على التزام الصندوق بموارد قيمتها ١٢٠ ١٦٠ دولارا. ومن ذلك المجموع، قدم مبلغ ٥٢٠ ٥٧ (٣٦ في المائة) في شكل منح مشتركة التمويل من برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة في إطار برنامج التعاون مع الصندوق. وبلغت الى حد الآن منح التمويل المشترك من برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الانمائية ما يفوق ١ مليون دولار. ولا يزال برنامج الخليج العربي أكبر مساهم في الصندوق. ويجدر بالاشارة أنه، تمشيا مع ولاية الصندوق، تساعد كل منحة من الصندوق بدولار واحد على تعبئة أربع دولارات إضافية في المتوسط لفائدة العمل في ميدان المعوقين.

الجدول ١ - توزيع المنح لعام ١٩٩٣، حسب المنطقة

المنطقة	عدد المنح	مبلغ المنح	مجموع الميزانية
افريقيا	٢	١٨ ٠٠٠	٤٩ ١٠٠
آسيا والمحيط الهادئ	٣	٣٥ ٦٠٠	٣٦١ ٨٠٥
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٢	٢١ ٠٠٠	٥٨ ١٠٠
غربي آسيا	٤	٧٥ ٥٢٠	٢٦٧ ٥٠٠
مناطق أقاليمية	١	١٠ ٠٠٠	٤٧ ٠٠٠
المجموع	١٢	١٦٠ ١٢٠	٧٨٣ ٣١٥

٤١ - ويتضمن الجدول ٢ قائمة بالأنشطة التي تتلقى مساعدة من الصندوق والتي ووفق عليها خلال عام ١٩٩٣. ويتعلق أكثر من نصفها بالتدريب وبناء المؤسسات، بما في ذلك مشروعان بتمويل مشترك من برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الانمائية. وشدد مشروعان على تحسين تدفق المعلومات المتعلقة بمسائل العجز وشواغل الأشخاص المعوقين. وقُدّم أيضا دعم للمبادرات التي اتخذتها المنظمات غير الحكومية في مجال توليد الدخل في أرياف زامبيا وفي الألعاب الرياضية للمعوقين في غربي آسيا. وتشدد المبادرة التي اتخذت بمساعدة من الصندوق في المركز الدولي لكبار السن في الفاريز في الجمهورية الدومينيكية، على الزيادة من تشريك كبار السن في تنظيم وإنجاز الخدمات الأساسية للمعوقين في الأرياف.

الجدول ٢ - المشاريع المعتمدة في عام ١٩٩٣

الموقع	عنوان المشروع
الجمهورية الدومينيكية	دراسة استقصائية وحلقة عمل عن شبكات المساعدة الذاتية للمعوقين الكبار السن
الهند	تدريب الصم على صناعة الخشب
أقاليمي	الاتحاد العالمي للصم: إعداد دليل تنظيمي
لبنان	معهد الأمل للأطفال المعوقين ذهنيا (المرحلة الثانية) ^(١)
إقليمي	
افريقيا	تدريب زعماء اتحاد شرقي افريقيا للمعوقين
آسيا والمحيط الهادئ	تدريب المدربين على الكلام المريئي
آسيا والمحيط الهادئ	دعم المبادرات الجارية في البلدان النامية في تعليم الصم/المكفوفين
غربي آسيا	الألعاب الصيفية الاقليمية العربية للمعوقين
غربي آسيا	الحلقة الدراسية الاقليمية للمعوقات
غربي آسيا	حلقة العمل لكبار الموظفين الطبيين والتقنيين في الجراحة الترميمية وتركيب الأعضاء الصناعية
ترينيداد وتوباغو	إنتاج كتيب عن الحياة الوظيفية للمعوقين
زامبيا	مشاريع المساعدة الذاتية للمعوقين في كاساما

(أ) بتمويل مشترك من برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الانمائية:

٥٥٠ ٢٦ دولارا.

٤٢ - يتبين من استعراض أنشطة الدورة المشاريع لعام ١٩٩٣ أن الصندوق يقوم بدور فريد من نوعه في تعزيز تنفيذ السياسات والبرامج لفائدة المعوقين وفي دعم الجهود التي يبذلها المعوقون لتعزيز القدرات على التفاوض فيما يتعلق بتصميم السياسات العامة وتخطيط البرامج وتنفيذ المشاريع. وتوحي البيانات بأن منح الأموال الأولية التي يقدمها الصندوق تفيد كثيرا في تعبئة الموارد التي لا يمكن الحصول عليها بشكل آخر، للقيام بأعمال لفائدة المعوقين. ويتضح من زيادة اشتراك منظمات المعوقين بالتعاون مع الحكومات تنامي الشراكة بين القطاعين العام والخاص والمتطوعين للعمل في ميدان المعوقين.

٦ - فريق الشخصيات البارزة

٤٣ - طلبت الجمعية العامة في قرارها ٩٩/٤٨ الى الأمين العام متابعة جهوده الرامية الى تشكيل فريق من الأشخاص ذوي الخبرة الواسعة في ميدان العجز يسدي اليه المشورة بشأن المسائل المتصلة بالعجز. ويجدر بالإشارة في هذا السياق أن الفصل الرابع "آلية الرصد" من القواعد الموحدة بشأن تحقيق تكافؤ الفرص للمصابين بحالات عجز، التي اعتمدها الجمعية العامة في قرارها ٩٦/٤٨، يشير الى إنشاء فريق من الشخصيات البارزة من بين المنظمات الدولية للمعوقين يستشيرهم المقرر الخاص للقواعد الموحدة، وكذلك الأمانة العامة عند الاقتضاء. وبعد تعيين السيد ب. ليندكفيست، مقررا خاصا، اجتمع ممثلو منظمات المعوقين في المقر يومي ٢٠ و ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٤ لاستعراض ومناقشة برنامج عمله واتخذوا قرارا بشأن إطار لفريق الخبراء المتوخى في القواعد الموحدة. وفي ضوء هذه التطورات، يلزم المزيد من دراسة الخبرة المكتسبة ليتسنى تقديم المشورة التقنية الى المقرر الخاص والى الأمانة العامة في مجال المعوقين.

باء - التعاون مع الحكومات والمنظمات الدولية غير الحكومية

٤٤ - طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٢٠/١٩٩٣ أن يوضع مشروع خطة عمل لتنفيذ استراتيجية طويلة الأجل لتعزيز تنفيذ برنامج العمل العالمي، بالتشاور مع المنظمات الدولية غير الحكومية للمعوقين. وبالفعل، قدمت الأوساط غير الحكومية، بالتعاون مع الحكومات المعنية، إسهامات كبيرة في تعزيز تنفيذ البرنامج العالمي نفسه خلال الفترة قيد الاستعراض.

٤٥ - وتعاونت الأمانة العامة مع حكومة آيسلندا والاتحاد الوطني الآيسلندي للمعوقين، والمنظمة الآيسلندية للمعوقين، على تنظيم مؤتمر دولي تحت شعار "ما بعد التطبيع: نحو مجتمع للجميع" (ريكيافيك، ١ - ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٤). وحضر الاجتماع ٧٠٠ مشترك، وعقدت جلسات فنية تناولت مواضيع مثل التشريعات الوطنية المتعلقة بالعجز، والتعاون الدولي، واعتمد "إعلان ريكيافيك" دعما للقواعد الموحدة بشأن تحقيق تكافؤ الفرص للمصابين بحالات عجز، وعمل المقرر الخاص للقواعد الموحدة.

٤٦ - ونظم الاتحاد العالمي لقدماء المحاربين مؤتمره الدولي السادس المعني بالتشريعات المتعلقة بقدماء المحاربين وضحايا الحرب في لشبونة من ١٣ الى ١٦ آذار/مارس ١٩٩٤. ونظم المؤتمر برعاية حكومة البرتغال وحضره ممثلو ٤١ بلدا ومراقبون عن الأمم المتحدة و ١٥ بلدا آخر. واعتمد المؤتمر سلسلة من التوصيات، تتضمن التعاون الدولي في مجال الجراحة الترقيعية وتركيب الأعضاء الصناعية، وحالة المعوقين وأسره ورعايتهم، وتقديم المساعدة الى المدنيين ضحايا الحرب.

٤٧ - ومن الأحداث الرئيسية القادمة التي ستنظمها المنظمات الدولية غير الحكومية في ميدان العجز، جمعية منظمة إعادة التأهيل الدولية ومؤتمرها الإقليمي الأوروبي السادس (بودابست، ٤ - ٩ أيلول/سبتمبر

(١٩٩٤): والمؤتمر العالمي الحادي عشر للرابطة الدولية لجمعيات المعاقين ذهنياً (نيودلهي، ١٧-٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤): والجمعية العالمية الأولى (والمؤتمر العالمي الرابع) للمنظمة العالمية للمعوقين (سيدني، أستراليا، ١ - ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤): والمؤتمر العالمي الثاني عشر للاتحاد العالمي للصم (فيينا، ٦ - ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٥).

ثالثاً - مشروع خطة العمل لتنفيذ الاستراتيجية طويلة

الأجل لتعزيز تنفيذ برنامج العمل العالمي المتعلق

بالمعوقين حتى عام ٢٠٠٠ وما بعده

٤٨ - يرد مشروع خطة العمل المعنونة "نحو مجتمع للجميع: استراتيجية طويلة الأجل لتنفيذ برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين حتى عام ٢٠٠٠ وما بعده" في مرفق هذه الوثيقة. وهي تستند إلى تقرير اجتماع فريق خبراء الأمم المتحدة بشأن وضع استراتيجية طويلة الأجل لتنفيذ برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين حتى عام ٢٠٠٠ وما بعده (فانكوفر، كندا ٢٥ - ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٢)^(٥)، وتقرير الفريق العامل المخصص لوضع القواعد الموحدة بشأن تحقيق تكافؤ الفرص للمصابين بحالات عجز^(٦) والآراء الواردة من الحكومات ومن المنظمات غير الحكومية، والتطورات ذات الصلة التي جرت خلال الفترة قيد الاستعراض.

الحواشي

(١) WHO/HST/GSB/93.3.

(٢) منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.92.XIII.9.

(٣) المرجع نفسه، رقم المبيع E.93.XVII.9.

(٤) CES/AC.36/51; EURO/ICP/IIST/157/51.

(٥) E/CN.5/1993/4.

(٦) E/CN.5/1993/5.

المرفق

نحو مجتمع للجميع: استراتيجية طويلة الأجل لتنفيذ
برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين حتى
عام ٢٠٠٠ وما بعده

المحتويات

الصفحة	الفقرات
١٦	أولا - مقدمة ٢ - ١
١٦	ثانيا - ديباجة ٧ - ٣
١٧	ثالثا - نحو مجتمع للجميع ١٤ - ٨
١٨	رابعا - التدابير الاستراتيجية ٣٥ - ١٥
١٨	ألف - الصعيد الوطني ٢٣ - ١٨
١٩	١ - الأنشطة خلال الفترة الأولى ١٩٩٦-١٩٩٥ ٢١
٢١	٢ - التدابير للخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-١٩٩٧ ٢٢
٢٢	٣ - الخطة المستقبلية للفترة ٢٠٠٧ - ٢٠٠٢ ٢٣
٢٣	باء - الدعم الاقليمي والعالمي ٢٧ - ٢٤
٢٣	١ - التدابير الاقليمية ٢٦ - ٢٥
٢٤	٢ - التدابير العالمية ٢٧
٢٥	جيم - الرصد والتقييم ٣٥ - ٢٨

أولا - مقدمة

١ - وضعت الاستراتيجية الطويلة الأجل لتنفيذ برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين (الاستراتيجية الطويلة الأجل) في نهاية عقد الأمم المتحدة للمعوقين (١٩٨٣-١٩٩٢) وذلك من خلال مشاورات ذات قاعدة عريضة عملا برغبة الجمعية العامة (القرارات ٩١/٤٥، و ٩٦/٤٦، و ٩٩/٤٨)، وكذلك المجلس الاقتصادي والاجتماعي (القرار ٢٠/١٩٩٣).

٢ - وتوفر الاستراتيجية إطارا للعمل التعاوني لتنفيذ برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين (البرنامج العالمي) Add.1/37/351 و Add.1/Corr.1، المرفق، الجزء الثامن، التوصية ١ (رابعا)، وكذلك القواعد الموحدة بشأن تحقيق تكافؤ الفرص للمصابين بحالات عجز (القواعد الموحدة) مرفق القرار ٩٦/٤٨، وهي تدمج التدابير الوطنية والإقليمية والعالمية التي ثبت نجاحها واستدامتها أثناء العقد. وهي تتوخى وضع خطط وطنية متوسطة الأجل باعتبار ذلك "العنصر الموجه" للاستراتيجية. غير أن مكونات الخطة الوطنية تقترح مع توقع تكييفها مع الاحتياجات والموارد والطموحات الوطنية. وتتمثل الرؤية التي توجه الاستراتيجية في مفهوم "مجتمع للجميع". وتظل قاعدتها تتمثل في المواضيع الثلاثة للبرنامج العالمي -تفادي الإعاقة، والتأهيل، وتحقيق تكافؤ الفرص للمصابين بحالات عجز.

ثانيا - ديباجة

٣ - تم خلال عقد الأمم المتحدة للمعوقين (١٩٨٣-١٩٩٢) التوصل إلى توافق للآراء بشأن ضرورة إزالة الحواجز الاجتماعية والجسمانية التي تحد من مشاركة الأفراد في المجتمع. وأصبح واضحا أن المجتمع يخلق إعاقة عندما يفشل في استيعاب تنوع جميع أفراد.

٤ - وكثيرا ما يصادف المعوقون حواجز من حيث المواقف والبيئة تمنعهم من المشاركة في المجتمع على نحو كامل ومتكافئ ونشط. وتؤثر هذه الحواجز بصفة خاصة على رفاه الأشخاص الذين يعانون من حالات عجز ذهني أو عقلي أو متعدد. وهي تضاف إلى الأضرار التي عادة ما يعانيها المعوقون الذين ينتمون إلى فئات سكانية أو اجتماعية مثل النساء والأطفال والمسنين واللاجئين.

٥ - وفي البلدان النامية، حيث يعيش ٨٠ في المائة من السكان المعوقين، يعاني المعوقون معاناة حادة من الافتقار الواسع النطاق إلى الضروريات الأساسية للحياة، مثل الخدمات الطبية والتعليم والتدريب والتوظيف والمأوى.

٦ - وقد أسفر العقد عن منجزات هامة تشمل مستوى جديدا للقيادة في منظمات المعوقين؛ وتزايد استعداد المجتمع المدني للتكيف مع تنوع أفرادهم بمن فيهم من يعانون من عجز؛ واعتراف المجتمع الدولي

بدرجة أكبر بضرورة تحقيق تكافؤ الفرص للمعوقين، والاتفاق الواسع النطاق على فعالية برامج التأهيل ذات القاعدة المجتمعية حيث يشارك المعوقون وأسرهم مشاركة نشطة في تصميم البرامج وتنفيذها وتقييمها.

٧ - وتنطلق الاستراتيجية الطويلة الأجل من هذه المنجزات وغيرها، وكذلك من التدابير التنفيذية التي ثبت نجاحها خلال العقد. غير أن الاستراتيجية لا توجد وحدها. فلا بد من النظر إليها كجزء لا يتجزأ من أهداف وبرامج المجتمع الأوسع، بما في ذلك مجالات التنمية المستدامة، والتعاون التقني، والحد من الجوع وسوء التغذية، وحماية البيئة، وتعزيز السلام، وحقوق الإنسان، والتوظيف، والمأوى، والإلمام بالقراءة والكتابة بصورة وظيفية. وفي هذا السياق العريض، يتعين مواصلة الربط بين التحديات التي يواجهها المعوقون وحلها في نهاية الأمر.

ثالثاً - نحو مجتمع للجميع

٨ - في "مجتمع للجميع"، تشكل احتياجات جميع المواطنين أساساً للتخطيط والسياسات العامة. فالنظام العام للمجتمع يصبح متاحاً للجميع. فعندما يكتسب مجتمع هياكله وعمله تبعاً لاحتياجات الجميع، فإنه يحشد إمكانات جميع مواطنيه، ويعزز بالتالي قدراته الإنمائية.

٩ - إن المعوقين جزء طبيعي لا يتجزأ من المجتمع، وتحقيقاً لصالح المجتمع ككل، ينبغي أن تتاح لهم فرص الإسهام بخبراتهم ومواهبهم وقدراتهم في التنمية على الصعيدين الوطني والدولي.

١٠ - ويمكن القول بأن مفهوم "مجتمع للجميع"، الذي يشمل التنوع الإنساني وتنمية جميع الإمكانات البشرية، إنما يجسد في عبارة واحدة صكوك حقوق الإنسان الصادرة عن الأمم المتحدة. ويظل تحديد الحقوق الإنسانية للمعوقين وترجمتها إلى تدابير وبرامج محددة، يمثل تحدياً أولياً. والقواعد الموحدة التي اعتمدت مؤخراً يمكن أن تساعد في توجيه السياسة العامة في اتجاه كفالة الحقوق الإنسانية للمعوقين.

١١ - وتركز القواعد الموحدة على تحقيق تكافؤ الفرص للمعوقين، وهو أحد المواضيع الثلاثة في برنامج العمل العالمي. وتتناول القاعدة ٥-١٢ بشكل مباشر ثمانية من مجالات المشاركة (يتضمن كل مجال عدداً من الأهداف المحددة): فرص الوصول، والتعليم، والتوظيف، والمحافظة على الدخل والضمان الاجتماعي، والحياة الأسرية واكتمال الشخصية، والثقافة، والترويج والرياضة، والدين.

١٢ - وقد تطور خلال العقد مفهوم ونطاق التأهيل، وهو موضوع رئيسي آخر من مواضيع البرنامج العالمي، بحيث ينصب الآن تأكيد أعظم على مشاركة المعوقين وأسرهم في تنظيم خدمات التأهيل المتعلقة بهم وتنظيمها وتقييمها، ولا سيما في خدمات التأهيل ذات القاعدة المجتمعية. ويشمل التأهيل إسداء المشورة، والتدريب على الرعاية الذاتية، وتوفير المعونات والأدوات، والتعليم المتخصص، والتأهيل المهني، وغير ذلك.

١٣ - أما الموضوع الرئيسي الثالث من مواضيع البرنامج العالمي، وهو تفادي العجز، فيدعو إلى وضع استراتيجيات شاملة مثل الاستراتيجيات اللازمة لإنهاء الحروب والمجاعات وسوء التغذية، وإلى وضع برامج محددة تماماً مثل البرامج اللازمة لمكافحة أمراض بعينها أو لتوفير السلامة في الطرق وأماكن العمل.

١٤ - إن مواضيع البرنامج العالمي الثلاثة، تحقيق تكافؤ الفرص، والتأهيل، وتفادي العجز، توفر الأسس الفكرية للاستراتيجية. وقد اكتسبت الجهود المبذولة لتحقيق تكافؤ الفرص للمعوقين قوة دفع خاصة أثناء العقد، وهي القوة التي يتعين الحفاظ عليها في السنوات القادمة، مع التركيز بصفة خاصة على المجالات الثلاثة التالية: الحقوق الإنسانية للمعوقين؛ وتمكين المعوقين؛ وأشراك المعوقين ومنظماتهم كشركاء حقيقيين في وضع البرامج والسياسات والمشاريع المتعلقة بهم.

رابعاً - التدابير الاستراتيجية

١٥ - بما أنه لا يمكن تنفيذ جميع التغيرات اللازمة لا فورا ولا بشكل متزامن، يقترح اتباع نهج تدريجي يهتدي بالمنظور الطويل الأجل لمجتمع للجميع.

١٦ - ويتمثل العنصر الرئيسي للاستراتيجية الطويلة الأجل في سلسلة من الخطط الوطنية تدعمها أنشطة إقليمية وعالمية.

١٧ - وبعد الفترة الأولية، ١٩٩٥-١٩٩٦، تقترح خطة وطنية متوسطة الأجل للفترة ١٩٩٧-٢٠٠٢، تتزامن مع الاستعراض الخماسي للبرنامج العالمي. وتتبعها خطة ثانية للسنوات من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٧.

ألف - الصعيد الوطني

١٨ - سيتطلب الأمر بذل جهد كبير خلال الفترة الأولية ١٩٩٥-١٩٩٦. وتتضمن الأنشطة المقترحة للفترة الأولية إنشاء فرقة عاملة، وعقد محفل، وتنظيم استعراض وطني، وإصدار بيان عن السياسة العامة في الأجل الطويل، واعتماد أهداف في الأجل المتوسط. وسيتأثر طابع هذه الخطوات ونطاقها بالموارد البشرية والمادية المتاحة، بما في ذلك ما يمكن الحصول عليه عن طريق التجديد والابتكار وتشريك مؤسسات المجتمع المدني.

١٩ - وبعد الفترة الأولية، يقترح وضع خطة تدوم خمس سنوات، من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٢، ترمي إلى بلوغ أهداف مختارة خلال تلك الفترة. وبإمكان التدابير العملية التي ثبت نجاحها خلال العقد، أن تساعد على كفاءة بلوغ تلك الأهداف. وترد أدناه مناقشة لتلك التدابير التي تتضمن إدراج المسائل المتعلقة بالمعوقين في السياسات الوطنية، ووضع المعايير، وتعبئة الموارد، ولا مركزية تنفيذ البرامج، وإقامة شراكات، وتعزيز منظمات المعوقين، وتعزيز لجان التنسيق الوطنية، ورصد التقدم.

٢٠ - ويتطلب نجاح الخطط المؤقتة والاستراتيجية العامة التزام الحكومة وزعامة منظمات المعوقين، واشتراك المجتمع المدني، و، إذا أمكن، الهياكل الدائمة للتنفيذ والرصد. ومن شأن وضع أهداف محددة وممكنة الإنجاز أن يساعد الجميع على الاقتراب من تلك الأهداف. وتساعد بساطة الخطط ومرونتها وانفتاحها لاشتراك الجميع على الإبقاء على فعاليتها.

١ - الأنشطة خلال الفترة الأولى ١٩٩٥-١٩٩٦

٢١ - تقترح الأنشطة التالية للفترة الأولى ١٩٩٥-١٩٩٦:

(أ) إنشاء فرقة عمل. ينبغي لفرقة العمل أن تتضمن أعضاء يمثلون الحكومة ومنظمات المعوقين، وأخصائيين في تضادي العجز، وعناصر هامة من المجتمع المدني. وتتمثل مهمتها الأساسية في إعداد محفل وطني عريض الأساس؛

(ب) عقد محفل. ينبغي عقد محفل وطني عريض الأساس للحصول على المدخلات والالتزام الطويل الأجل باستراتيجية وطنية متعلقة بالمعوقين. وبإمكان المحفل أن يستعرض الحالة الوطنية فيما يتعلق بالعجز، وأن يضع بياناً عن السياسة العامة في الأجل الطويل وأن يوافق على الأهداف المتوسطة الأجل. ويمكن أن يكون من بين المشتركين ممثلون عن وزارات مختارة، ولجان التنسيق الوطنية، ومنظمات المعوقين، والمهنيين، ومجموعات المواطنين، والمجتمعات المحلية، والأسر. ويمكن أن يشترك أيضاً المشرعون، ورجال الأعمال، والمانحون، وممثلو وكالات الأمم المتحدة أو هيئاتها؛

(ج) استعراض الحالة. ينبغي استعراض السياسات والبرامج الجارية أو استكمالها لتكون أساساً لتحديد الاحتياجات ذات الأولوية والموارد. وينبغي أن تتكافأ الاحتياجات والموارد وأن تترجم إلى أعمال في شكل مجموعة من الأهداف المتوسطة الأجل؛

(د) صياغة أو استكمال بيان عن السياسة طويلة الأجل. يشكل البيان عن السياسة العامة الإطار المفاهيمي لاستراتيجية طويلة الأجل، تحدد الأهداف العامة والمبادئ الأساسية؛

(هـ) تحديد الأهداف المتوسطة الأجل. الأهداف ضرورية للعمل المتوسط الأجل لأنه لا يمكن تلبية جميع الاحتياجات مرة واحدة. وعند تحديد الأهداف، قد تكون النقاط التالية مفيدة:

١٠ - ينبغي للأهداف أن تشمل المسائل الهامة التي أثّرت في البرنامج العالمي: حقوق الإنسان، وتكافؤ الفرص، والتأهيل وتضادي العجز. ويمثل البرنامج العالمي وغيره من صكوك الأمم المتحدة خطوطاً يهتدى بها في وضع الأهداف المتعلقة بالتأهيل وتضادي العجز. وتمثل

القواعد الموحدة مصدرا للأهداف في مجال تكافؤ الفرص. ومن مصادر الأهداف الأخرى الاتفاقيات والمبادئ التوجيهية والبرامج سواء كانت وطنية أو دولية؛

٢' وفي إطار هذه المجالات الواسعة، يمكن لبعض الأهداف أن تشدد بشكل مباشر على تحسين ظروف معيشة المعوقين (مثلاً، إزالة الحواجز المادية الفعلية)، في حين قد تشدد أهداف أخرى على الهياكل الأساسية أو التدابير التي تمكن المعوقين من القيام بأشياء لم يكونوا قادرين عليها (مثل التشريعات التي تؤدي إلى إزالة الحواجز المادية في نهاية الأمر)؛

٣' قد تكون الأهداف أيضاً ذات طابع تشجيعي، يرمي إلى توليد إجراءات يصعب قياسها (مثلاً، تغيير مواقف الجمهور العام)، بينما قد تكون أهداف أخرى أسهل للقياس (مثلاً، زيادة محددة في عدد المعوقين العاملين في وسائل الإعلام)؛

٤' عند التوصل إلى اتفاق بشأن الأهداف المراد تحقيقها، من المهم توضيح من سيكون مسؤولاً عن ذلك وكيف ومتى؛

٥' ينبغي أن تحدد بشكل واضح المتغيرات والمؤشرات لكل هدف، للمساعدة على الرصد والتقييم. وفي الفصل الرابع أدناه مناقشة لذلك؛

٦' من الأهداف الممكنة ما يلي:

(أ) المؤسسات/المنظمات: توضع بحلول عام ١٩٩٧ خطة متوسطة الأجل بأهداف للسنوات ١٩٩٧ - ٢٠٠٢؛

(ب) حقوق الإنسان: توضع بحلول عام ١٩٩٨ خطط لما يلي: (أ) تنفيذ الاتفاقية ١٥٩ لمنظمة العمل الدولية المتعلقة بالعمالة للمعوقين؛ و (ب) تطبيق اتفاقية حقوق الطفل (القرار ٢٥/٤٤، المرفق) فيما يتعلق بالأطفال المعوقين (المواد ٢٣ و ٢٧ و ٣٩)؛

(ج) تكافؤ الفرص: تعتمد بحلول عام ١٩٩٨ المعايير الموحدة من حيث المبدأ وبعض القواعد المختارة لتنفيذها قبل حلول عام ٢٠٠٢؛

(د) التأهيل: إنجاز التأهيل المجتمعي الأساسي بحلول عام ١٩٩٩ في المناطق الريفية (يحدد عددها على الصعيد الوطني)؛

(هـ) تضادي العجز: تخفض بحلول عام ٢٠٠٢ نسبة الإصابة بالعجز لأسباب يمكن تفاديها (تحدد النسبة على الصعيد الوطني)، تمشيا مع الاستراتيجيات التي وضعتها منظمة الصحة العالمية في الاستراتيجية العالمية للصحة للجميع، والمبادرة الدولية في مكافحة العجز الذي يمكن تفاديها، التي وضعها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٢ - التدابير للخطوة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٧ - ٢٠٠٢

٢٢ - توشي الخبرة المكتسبة خلال العقد بأن لبعض التدابير فعالية خاصة. وفيما يلي مناقشة سريعة لها:

(أ) إنشاء وكالة رائدة بإمكانها الترويج للخطوة وكفالة توزيع المسؤوليات بشكل واضح على المشتركين الممكنين العديدين. والوكالة الرائدة المثلى هي وزارة حكومية أو وكالة حكومية على أعلى مستوى؛

(ب) تعزيز لجان التنسيق الوطنية التي كانت فعالة جدا خلال السنة الدولية للمعوقين (١٩٨١) وبإمكان لجان التنسيق الوطنية أن تكون لها هياكل دائمة وعضوية تتضمن الوزارات الحكومية المعنية، ومنظمات المعوقين، ورابطات الأعمال والرابطات المدنية. ومثلما يوحي به اسم منظمات التنسيق الوطنية، تتمثل مهمتها الأساسية في التنسيق بيد أن ذلك لا يمنعها من وضع المعايير وتعبئة الموارد وتكوين الشراكات وتنفيذ البرامج والمشاريع، وتيسير تبادل المعلومات داخل البلدان وفيما بينها وبين المنظمات الحكومية وغير الحكومية؛

(ج) تعزيز منظمات المعوقين، لاسيما تعزيز أساس مواردها، ومهاراتها التنظيمية، واشتراكها في صنع القرارات. وقد تود الحكومات أن تدرس إمكانية تزويد تلك المنظمات بالمرافق والمعدات وبميزانية تشغيلية لأنه يتوقع منها أن تكون في مقدمة التغيير في حالة المعوقين والتحول في القيم الاجتماعية والمواقف والممارسات اللازمة لتحقيق هدف إقامة مجتمع للجميع؛

(د) إنشاء شراكات، بما في ذلك بين الشركاء غير التقليديين. فبعض القطاعات قادرة على إحداث تغيير وإنتاج منافع محددة الملامح. مثلا، بإمكان وسائط الإعلام أن تؤثر على القيم والمواقف. وبإمكان قطاع الأعمال أن يوفر فرص العمل. وبإمكان القطاع الديني والقطاع المدني أن ييسر الاشتراك. وبإمكان الأسر والمجتمعات المحلية أن توفر مناخا ملائما ومشجعا. وبإمكان موظفي القطاع العام تهيئة بيئة تمكن المعوقين من إنجاز أكثر مما كانوا ينجزون. وبإمكان منظمات الألعاب الرياضية والترفيه توسيع إمكانية الاشتراك لجميع المعنيين. وبإمكان الشراكات بين الجنوب والجنوب وبين الشمال والجنوب أو عمليات "التوأمة" بين المنظمات أن تؤدي إلى ابتكارات فعالة؛

(هـ) إدراج المسائل المتعلقة بالعجز في السياسات الوطنية المتصلة بالمجتمع الأوسع. ينبغي القيام بذلك بشكل طبيعي في مرحلة التخطيط لجميع السياسات، والبرامج، والمشاريع في جميع البلدان. ولهذا

الإدراج أهمية خاصة في حالة ندرة الموارد مثلما هو الحال في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية من التخطيط المركزي؛

(و) وضع المعايير عملية جارية تتصل بحقوق الإنسان، وأساليب العيش، والخدمات، والمنتجات. وينبغي للمعايير أن تسعى إلى كفاءة وجود أنماط من السلوك وتصميم خدمات ومنتجات غير مضرّة على مر الزمن بالنسبة لجميع المواطنين. ويمكن للمعايير أن توضع في التشريعات وفي المبادئ التوجيهية للسياسة العامة. وقد تحتاج البلدان التي لها تشريعات شاملة إلى التشديد على بلوغ المعايير المحددة عن طريق التثقيف والتوعية الموجهين إلى الجمهور العام وأصحاب العمل ومقدمي الخدمات وغيرهم؛

(ز) توليد الوعي بحياة المعوقين وخبراتهم ومواهبهم وإسهاماتهم في إطار متكامل، هو عملية هامة في تقديم نماذج واضحة جدا يقتدي بها المعوقون ولتغيير التنميط السلبي للمعوقين في وسائط الإعلام عندما يحدث ذلك؛

(ح) تعبئة الموارد الذي يتجاوز الموارد النقدية ليشمل، مثلاً، مكاسب في شكل تضامن الأسرة والمجتمع المحلي، والرغبة في المساعدة، والعمل الجماعي، والمهارات القيادية، والمعرفة والتكنولوجيا (قواعد البيانات والأدلة إلى غير ذلك)، والهياكل الأساسية والتنظيم والتحالفات والشراكات، وتعزيز البرامج المجتمعية الأساس، وتطوير المهارات داخل منظمات المعوقين، بما في ذلك التعاون التقني وجمع الأموال؛

(ط) لا مركزية تنفيذ البرامج، بما في ذلك لا مركزية المسؤولية والموارد، سعيًا إلى كفاءة القيام بالأعمال المناسبة وبناء القدرات المحلية. وينبغي أن تكون الكلمة الأخيرة للمستعملين النهائيين، بمساعدة قيّم أو واحد من أصحاب المهنة إذا لزم الأمر؛

(ي) رصد التقدم وتقييمه ينبغي أن يجريًا بشكل متزامن للخطتين المتوسطة الأجل والخططة الطويلة الأجل، مثلما يناقش ذلك الفرع جيم من الفصل الرابع أدناه. وينبغي لرصد الخططة المتوسطة الأجل أن يهتدي بالأهداف المحددة.

٣ - الخططة المستقبلية للفترة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٧

٢٣ - استنادًا إلى ما تولد من معرفة وخبرة وزخم خلال الخططة المتوسطة الأجل الأولى، وإلى نقد إنجازاتها، ينبغي لخططة السنوات ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٧ أن تستهدف تحقيق المزيد. وينبغي لأهدافها أن تكون أكثر جرأة وأن تقترب أكثر من مجتمع للجميع، دون أن تنسى الواقع الراهن.

باء - الدعم الإقليمي والعالمي

٢٤ - بإمكان الدعم الإقليمي والعالمي أن يساعد البلدان على تحقيق اكتفائها الذاتي، ووضع المعايير، وتيسير تبادل المعلومات والخبرة، و - حيثما أمكن - تعزيز اشتراك منظمات المعوقين في صنع القرار واشتراك المعوقين في تنفيذ البرامج.

١ - التدابير الإقليمية

٢٥ - لدى المنظمات الإقليمية قدرة جيدة على تسهيل تكييف النهوج والمعايير والتكنولوجيات العالمية مع الاحتياجات والخيارات الموجودة في مناطقها بالذات، ونقلها الى هذه المناطق. وقد نشط بعض المناطق كثيراً خلال عقد المعوقين، وكان البعض الآخر أقل نشاطاً. وعزي فتور الهمة الى الحروب والاضطرابات السياسية والقيود الاقتصادية.

٢٦ - والمنظمات الإقليمية مدعوة، ضمن الخطة الطويل الأجل، الى ما يلي:

(أ) استعراض سياساتها وبرامجها ومشاريعها الاجتماعية - الاقتصادية، لتحديد مدى معالجتها لاحتياجات المعوقين ولحقوقهم واهتماماتهم؛

(ب) تهيئة عنصر يتصل بالعجز ضمن سياساتها وبرامجها ومشاريعها الاجتماعية - الاقتصادية؛

(ج) صوغ استراتيجيات اقليمية تتصل بالعجز، أو استكمال ما هو موجود منها، بالتشاور مع منظمات المعوقين؛

(د) تحسين تبادل المعلومات والخبرات، بواسطة تنظيم مؤتمرات وحلقات عمل وفرق عمل لمعالجة مسائل العجز المحددة، وضمن ذلك تكييف القواعد النموذجية؛

(هـ) النظر في إمكان عقد محفل اقليمي واسع القاعدة تصاغ فيه استراتيجية طويلة الأجل، أو تحسن هذه الاستراتيجية اذا كانت موجودة، بواسطة خطط مرحلية خمسية تبدأ في فترة الأعوام ١٩٩٧-٢٠٠٠؛

(و) دعم الخطط الوطنية.

٢ - التدابير العالمية

٢٧ - يمكن للمنظمات العالمية أن تدعم المبادرات الاقليمية والوطنية التي تتخذ لجعل المجتمع للجميع، مسترشدة بسياسات وبرامج أسرة مؤسسات الأمم المتحدة. وينبغي الدأب على تحسين السياسات العالمية بالاستناد الى الخبرات الاقليمية والوطنية. والمنظمات الدولية مدعوة، على وجه التحديد، الى ما يلي:

(أ) دعم الخطط الوطنية والاقليمية؛

(ب) التشاور مع منظمات المعوقين عند تهيئة أو تنقيح مجموعة واسعة من السياسات والبرامج والمناسبات الاجتماعية - الاقتصادية التي منها المؤتمرات الدولية، والمناسبات أو الاحتفالات السنوية الخاصة؛

(ج) تشجيع وتمتع الجميع بحقوق الانسان، والصحة، والنظافة الصحية، والتغذية، والتعليم، وإعادة التأهيل، والتوظيف، والمأوى، حسب الأولويات المنوطة؛

(د) ادراج عنصر واضح التحديد، يختص بالعجز، في سياساتها وبرامجها الاجتماعية - الاقتصادية، وبما في ذلك ما يختص بالتعاون التقني والإعلام؛

(هـ) الاستفادة من دراية المعوقين بين الموظفين الاداريين وموظفي المشاريع؛

(و) تحسين تبادل المعلومات بين المنظمات الدولية وبين الجهات المانحة ومقرري السياسات والوكالات المنفذة؛

(ز) انتاج مواد تدريبية وتهيئة معلومات عن البرامج الناجحة؛

(ح) النظر في إمكان استهلال مشروع نموذجي مشترك غايته مساعدة عدد محدود من الحكومات التي يهملها الأمر على تصميم سياسة شاملة تتصل بالعجز ويمكن أن تختبر وأن تتخذ، مع مرور الوقت، نموذجا عمليا يكرر أو يكيف في البلدان الأخرى؛

(ط) استعراض وتنقيح الخطط والاجراءات كل خمسة أعوام، بغية تضمينها مسائل العجز ومشاركة نشطة من المعوقين؛

جيم - الرصد والتقييم

٢٨ - وفقا لما أثبتته الفروع السالفة، يلزم رصد وتقييم الخطة المتوسطة الأجل من منظورين اثنين: بيانات وطنية مقسمة تبعا للموقع الجغرافي أو الجنس أو الخصائص الاجتماعية - الاقتصادية أو النشاط البرنامجي، وبيانات وطنية النطاق مجمعة تبعا للتدابير الإقليمية أو العالمية.

٢٩ - وفي طليعة المهام الجوهرية مهمة اختبار المتغيرات ومؤشرات الأداء فيما يتصل بالإنجازات المحققة والعراقيل المصادفة. فالمؤشرات ينبغي أن تكون واضحة وخالية من اللبس ووثيقة، وأن توضح تغيرات الأداء والنتائج. والمفترض فيها أن تركز على تسليم المساهمات واستخدامها؛ أما مؤشرات التقييم فيكون تركيزها على النتائج المحققة والتغيرات المعينة بين الجهات التي يقصد تأمين النفع لها.

٣٠ - وينبغي أن يكون الرصد دوريا وأن تتزامن التقارير مع استعراضات الخطط الوطنية واستعراضات الميزانية. فبذلك سيؤمن أساس عملي لتقدير الأهداف والأنشطة وإدخال التعديلات اللازمة عليها. وتمثل أنشطة الرصد التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، وضمنها عمل المقرر الخاص للقواعد الموحدة، مصادر هامة لمدخلات موازية تزيد في رصد الاستراتيجية الطويلة الأجل.

٣١ - وينبغي تهيئة استنتاجات التقييم بحيث تتزامن مع الاستعراضات الخمسية لتنفيذ البرنامج العالمي، المقرر إجراؤها في الأعوام ١٩٧٧ و ٢٠٠٢ و ٢٠٠٧. فبذلك سيؤمن أساس صحيح لتبين واستعراض وتقييم المسائل البارزة، والاتجاهات، ومجالات الاحتياج المحددة.

٣٢ - وينبغي إشراك منظمات المعوقين، على الوجه الملائم، في استبانة قياسات مناسبة لمدى التقدم وللعوائق، وفي تحليل الاستنتاجات وتفسير النتائج.

٣٣ - ويشكل إجراء التقييم على الصعيد الوطني النشاط الأساسي في رصد وتقييم الخطة المتوسطة الأجل. ويمكن تنفيذه بواسطة هيئة أو منظمة تعين خصيصا لهذا الغرض، مثلا، لجنة تنسيق وطنية معنية بالعجز، أو مرتبطا بالإجراءات الراهنة المتبعة في استقصاء الاتجاهات الاجتماعية - الاقتصادية الوطنية. وينبغي تنظيم التقارير بحيث تكون جزءا أصيلا من التقييمات الوطنية للأداء الاجتماعي - الاقتصادي، ضمانا لجعل استنتاجات التقييم وتوصياته تتجلى، فعلا، في القرارات التي تتخذ بشأن السياسات والبرامج والمشاريع الإنمائية.

٣٤ - ويفترض في الرصد على الصعيد الإقليمي أن يستند إلى الاستنتاجات التي ينتهي إليها على الصعيد الوطني. ومن الهيئات والمنظمات الإقليمية عدد يعنى بمسائل العجز، وهو يتضمن اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، ومجلس أوروبا، والاتحاد الأوروبي، وخاصة الدول العربية، ومنظمة الوحدة الأفريقية، ومنظمة الدول الأمريكية، ومجلس بلدان شمال أوروبا. ولا بد من الاهتمام إلى تدابير تكون، في الوقت ذاته، متسقة ضمن البيانات الوطنية وممكنة التجميع على الصعيد فوق الوطني.

٣٥ - ويمكن أن يؤمن رصد الصكوك والاتفاقيات العالمية المبرمة في الميادين الاجتماعية والاقتصادية مؤشرات هامة تتعلق بالسياقات المختلفة وتنفع في رصد الاستراتيجية الطويلة الأجل. ويمكن أيضا، على العكس من ذلك، استخدام هذه العملية لضم الاهتمامات المتعلقة بالعجز إلى المجرى الرئيسي للتنمية.

- - - - -